كلمة

معالي السيد حسين إبراهيم طه

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين

مقر الأمم المتحدة، نيويورك

28-30 يوليو 2025

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

أود في البداية أن أعرب عن تقدير منظمة التعاون الإسلامي للمملكة العربية السعودية والجمهورية الفرنسية لترأسهم هذا الاجتماع التاريخي، الذي يعكس الالتزام الجماعي بضرورة تحقيق سلام شامل وعادل ومستدام في منطقة الشرق الأوسط على اساس حل الدولتين.

تجدد منظمة التعاون الإسلامي التأكيد على دعمها الثابت وإلتزامها الراسخ تجاه القضية الفلسطينية، بإعتبارها القضية المركزية بجميع ابعادها السياسية والتاريخية والإنسانية.

وإذ نشارك المجتمع الدولي إلتزامه، طوال عقودٍ من الزمن، دعم رؤية حل الدولتين بوصفها السبيل الوحيد لحل النزاع، فإننا نؤكد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والإمتثال لها، باعتبار ذلك إلتزاما سياسيا وقانونيا ثابتا، وركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق السلام والإستقرار في المنطقة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إن جرائم إسرائيل الممنهجة من عدوان وإبادة جماعية وتدمير وتشريد وتجويع وحصار على قطاع غزة، إلى جانب سياساتها غير القانونية المتمثلة في التوسع الاستيطاني وعمليات الضم والتطهير العرقي، فضلا عن خطط فرض سيادتها المزعومة على الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس المحتلة واستهداف الاماكن المقدسة الاسلامية والمسيحية، والتي تشكل في مجملها انتهاكات صارخة للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وفي هذا الصدد، ندعو إلى وضع حد لجميع هذه الانتهاكات، وفرض وقف فوري ودائم لإطلاق النار، وتوفير مساعدات إنسانية كافية ومستدامة، وانسحاب قوات الإحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة، والافراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية التي تحتجزها سلطات الاحتلال الاسرائيلي بشكل غير قانوني لتمكين الحكومة الفلسطينية من الوفاء بإلتزاماتها في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية، كما نؤكد على ضرورة تنفيذ الخطة العربية الإسلامية لإعادة إعمار قطاع غزة.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة،

إنناُ ثمِّن عاليًا مواقف الدول التي اعترفت بدولة فلسطين، وخاصة إعلان كل من فخامة الرئيس الفرنسي مانويل ماكرون و دولة رئيس وزراء بريطانيا كير ستارمر عزم بلديهما الاعتراف بدولة فلسطين في سبتمبر القادم، كتأكيدٍ ودعم جوهريٍّ لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. ونحثُّ سائر الدول التي لم تعترف بعد على الوفاء بواجبها بالاعتراف بدولة فلسطين ودعم عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، باعتبار ذلك ركنًا أساسيًا لحماية حل الدولتين وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

كما نؤكد مجددًا التزامنا الراسخ بدعم وكالة الأونروا، وندعو إلى توفير الدعم السياسي والتمويل المستدام والحماية القانونية لها،وضرورة استمرار دورها الحيوي الذي لا بديل له ، باعتبارها تجسّدالتزامًا سياسيا وقانونيًا وإنسانياً تجاه اللاجئين الفلسطينيين وحماية حقوقهم وتوفير الإحتياجات الأساسية لهم.

وفي الختام، نُؤَكِّدُ جاهزيتها للعمل مع جميع الشركاء الدوليين، لتحويل أهدافنا وإلتزاماتنا الجماعية إلى خطوات عملية لا رجعة فيها لتجسيد العدالة والسلام من خلال تنفيذ حل الدولتين، بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة، ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الغير قابله للتصرف ، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق عودة اللاجئين بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

شكرًا لحسن استماعكم .